تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحمود

٩٩

تحقيق التراث

الرؤى والآفاق

أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي

إعداد وتحرير

الدكتور محمد محمود الدروبي

المجلد الأول

منشورات جامعة آل البيت
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

من آفات تحقيق التّـــراث
العـــربيّ:
التّســـرع وعـدم التّثبّـت
د. عبد الفتاح أحمد الحُموز

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

لنبيّ كثيرٌ من المحقّقات عَنْ انْ تحقيقها يَدُورُ في فلكِ ما يأتي:

١. استبدالُ خطّ الطّبعِ بخطّ اليد.

٢. التنبيه على الاختلافِ بين النُّسْخَةِ الّتي تُعَدُّ اصْلاً وتلك النُّسَخِ الأخرى.

٣. الإشراف في ذكرِ مواطنِ الشاهدِ الشعريّ، وغيرِه.

٤. الإشراف في الترجمةِ للأعلام الواردةِ في المحقّق على الرّغمِ منْ كونها مشهورةً.

وغير ذلك ممّا يُفضي إلى لَوْمِ المحقّق، على الرّغمِ منْ أنّ رَجْعَ النظرِ في المتنِ لتبيُّن ما فيه من غموضٍ، أو مسائل مُشْكِلة – يغيبُ في الغالب عن كثيرٍ منَ المحقّقين، أو عَلَلٍ، أوْ تراكيبَ لغويّة تفرضُ سُلطانها على المحقّق المُدقّق انْ يَرْجِعَ النظرَ فيها.

ولعلّ ما مَرّ يَعُودُ إلى ما يُمكنُ انْ يُوسَمَ به بعضُ المحقّقين منَ التسرّعِ، وعَدَمِ التثبُّتِ، والرّغْبَةِ في نشرِ المخطوطِ في أيّة صُورَةٍ لتحقيقِ الرّبحِ، أو للاتّكاءِ عليه في الترقيات العلميّة.

ولعلّ ما يُعَزِّزُ ما مَرّ:

أوّلاً: إعادةُ تحقيقِ مخطوطٍ منشورٍ محقّقٍ بلا مُسوّغٍ، أو داعٍ.

ويتبدّى لِيْ انّ الاكتفاءَ بنَدْوَتَيْنِ مثالَيْنِ يتكفّلُ بتعزيزِ هذه المسألة:

(١) كتاب "الدُّرُّ المصُون في عُلُوم الكتاب المَكْنُون" للسّمينِ الحَلَبيّ، الّذي نُشِرَ مُحقّقاً تحقيقاً يُمكنُ انْ يُغني عن إعادةِ تحقيقه تماماً، وقد تولّى تحقيقَ هذا السِّفر الثّمين الدّكتور الفاضل احمد محمّد الخرّاط، إذ نال به درجةَ (الدكتوراه) من جامعة القاهرة في الأجزاءِ الّتي تنتهي بانتهاءِ سورة المائدة، على انّ الجزءَ الأوّل نُشِرَ سنة (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، (دار القلم) ، وانّ الأخيرَ "الحادي عشر" نُشِرَ سنة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

وقد بَذَلَ المحقّقُ في هذا المحقّق جهداً جيّداً، وعلى الرّغْمِ من ذلك، فإنّهُ فُوجِئَ بصُدُورِ الكتاب بتحقيق:

- الشّيخِ علي محمد عوض.
- الشّيخِ عادل أحمد عبد الجوّاد.
- الدّكتور جاد مخلوف جاد.

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

- الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي.

وقدّم له، وقرّظه الدكتور أحمد محمد صيرة (كلية أصول الدين- جامعة الأزهر الشريف).

وقد تصدّى الدكتور الخرّاط لهذا التحقيق الذي سطا فيه مُحقّقو هذا الكتاب على تحقيقه هو بنشرِ مقالٍ في صحيفة المدينة في مُلْحَقِ التراث (يوم الخميس، الثاني عشر من شوّال سنة ١٤١٤هـ/ ٢٤/مارس سنة ١٩٩٤م)، العدد (١١٣١٥).

وقد دوّن الأستاذُ الفاضلُ في نهاية الجزء الحادي عشر (٤٩٤/١١) ما يُعزّزُ أنّ هؤلاء قد سَطَوا على مُحَقّقِه، فلذلك يَسِمُهُم بالسّلْبِ والنّهْبِ تحتَ عُنوان "سلامٌ على التراثِ - قراءةٌ في أوْراقِ فَضيحَةٍ علميّةٍ"، وهو المقالُ المَنْشُورُ في تلك الصّحيفة:

أ. استلابُ المَتْنِ وفق الأصْلِ بِهَفواتِهِ المطبعيّة (٤٩٤/١١-٤٩٦).

ب. السّقْطُ مِنَ المَخْطُوطِ (٤٩٦/١١-٤٩٧).

ج. تصحيح سَهْوِ السّمْعِ (٤٩٨/١١-٤٩٩).

د. من معالم منهج التحقيق (٥٠٠/١١-٥٠٣).

ه. حواشي القَوْمِ (٥٠٣/١١-٥٠٨).

ويُنْهِي ذلك بقوله: "وبَعْدُ، فيا رِجَالَ العِلْمِ وحَمَلَتَهُ أما آنَ لهذه الظّاهِرَةِ أنْ يكون لها حَدٌّ، وما أكثرَ الذين عانوا، ولا يَزَالون يُعانُوْنَ منها، ولعلّ مِنَ الوَسائلِ المُفيدةِ لمقاوَمَتِها أنْ يكون في كُلّ جامعةٍ لجنةٌ تُرْعَى حقُوْقَ التأليفِ، وتستقبلُ إشاراتِ التنبيهِ إلى الطّبعاتِ المسرُوقَةِ، حتّى إذا ثَبتَ لَدَيْهَا شيْءٌ بعد تثبّتٍ، ولمَحْضٍ طَلَبَتْ مِنْ وِزَارَةِ الإعلامِ ألاّ تسمح بإدخال الطّبعة المَسْرُوقَة إلى المكتبات، والوزارةُ كما هي حريصةٌ على عقيدة الأمّة، وأخلاقِها ستمنعُ ما يُسِيءُ إلَى العِلْمِ، وأهْلِه، وأرْجو أنْ تكون مُناسبةً للتفكيرِ في أمْرٍ يُعِيْدُ الحُقُوقَ إلى أصْحابها، ومرّةً أخْرَى أقُوْلُ: سَلامٌ على التراثِ، وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَمِيْن".

(٢) "كتابُ سِيبَوَيْهِ": صدر لهذا الكتاب النّشراتُ الآتية:

- طبعة المُستشرق الفرنسيّ (هرتويغ درنبرغ)، أستاذ المدرسة الخاصّةِ للغات الشرقيّة، إذْ صدر الجزء الأوّل منه عام (١٨٨١م)، وهو جزءٌ استغرقَ منه أربعَةَ عشر عاماً؛ لأنّهُ اعتنى بتصحيحه منذ عام (١٨٦٧م)، وصدر الجزء الثاني منه بعد ثماني سنوات (١٨٨٩م).

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

- طبعة صدرت سنة (١٨٨٧م)، اعتنى بتصحيحها كبير الدِّيْن أَحمد.
- الطّبعة الثّالثة: وهي ترجمةٌ ألمانِيَّة للكتاب الذي حَقّقه المُستشرق الفرنسيّ.
- طبعة بولاق سنة (١٨٩٨-١٩٠٠م)، أَشْرَفَ عليها محمُود مصطفى.
- طبعة قاسم الرَّجب صاحب مكتبة المُثنَّى.
- طبعة الأُستاذ عبد السَّلام هارون، إذ صدر الجُزء الأَوَّل عام (١٩٦٦م)، وهي في خمسة أجْزَاء، الخامس منها للفهارس، صدر سنة (١٩٩٧م).
- ولقد أُرْسِلَ إليَّ الجزءُ الأَوَّلُ من هذا الكتاب بتحقيق الدّكتور محمد كاظم البكّاء لتقويمه قبل سبع سَنَواتٍ (١٩٩٧م)، وهو يقول في تقديمه: "قَرَّرْتُ بعد الاتِّكَالِ على اللهِ إعادة نَشْرِهِ في تصنِيْفٍ منَهْجِيٍّ، وتحْقِيْقٍ علْمِيٍّ، مُفيداً مِنْ جُهودِ المُتَقَدِّمِيْن، ولكوْنه قد جاءَ مِسْكُ الخِتَامِ لأَعْمَالِهِمْ فلا بُدَّ أنْ يَتَمَيَّزَ بتَفْضِيلَة ما لدَيهم، ومَزِيَّة الزِّيَادَة على ما عندَهم، وعلى الوَجْهِ التَّالي:...". (الورقة: ٣٠).

وتَتَبَدَّى هذه الزِّيادة على حَسَبِ ما يَرَى الدّكتور البكّاء، فيما يَأْتِي:

١. الاعتِمَاد على التَّصْنِيْفِ المنهجيِّ للكتاب على هدي رسالته الّتي تَقَدَّم بها لنيل درجة (الدّكتوراه) "منهج كتاب سيبويه في التَّقْوِيْمِ النَّحْوِيِّ".

٢. تقسيم الكتاب قسْمَيْنِ رئيسَيْنِ: المُقدِّمة، وأَبْوَابُ النَّحْوِ، وأبْوابُ الصَّرْفِ، والأَصْوَاتِ، وتصنيف أَبْوَابِ كُلِّ قِسْمٍ منها في أَجْزَاءٍ، وكلّ جُزْءٍ في مبانٍ، وموضُوعاتٍ نحويَّة.

٣. القِسْمُ الأَوَّلُ: اشْتَمَل على أَبْوَابِ النَّحْوِ، وهي في أربعة أَجْزَاءٍ:
- مُقدّمة الكتاب (أبواب الكلم، والكلام).
- أَنْواع الإسنادِ: إِسْنادُ الفعل، والاسم.
- أَنْواع الإسنادِ: الإسناد الّذي بمنزلة الفِعْل.
- أَحْكَامُ الإسنادِ مع بدائِل الاسم المظهر.

والقِسْمُ الثّاني: أبواب الصَّرْف، والأَصْواتِ، وهو في ثلاثَةِ أجْزَاءٍ.
- أَغْراض اللَّفْظِ: النَّسَب، التَّثْنِيَة، وجمع التَّصْحِيْح، وغير ذلك.
- تَأْدِيَة اللَّفْظِ: (ما يقع للَّفْظ عند التَّلَفُّظ به، وتَأْدِيته).

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

● بنية اللَّفْظِ (عدَّة ما يكونُ عليه الكَلِمُ، وأحواله).

٤. الاعتماد في التَّحْقِيْقِ على نُسْخَةٍ كاملة نَفِيْسَةٍ لم يطّلع عليها أَحَدٌ مِمَّنْ نَشَرُوا هذا الكتاب، وهي نُسخة تحتوي على إضافاتٍ مُهِمَّة، ومُخالفة لغيرها، وهي نُسخة مكتبة الأَوْقَاف ببغداد (رقم ١٣١٥)، وكُتِبَتْ سنة (١١٣٢هـ)، وقد ذكر أَنَّهُ اسْتَعَانَ بنُسخة أُخرى في مكتبة الأَوْقَافِ العامَّةِ في الموصِلِ (رقم السّجل العام ٦١٨٤).

وقد وَجَدَ نُسْخةً أُخْرَى في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء، وهي أَقْدَمُ نُسْخَةٍ مَخْطُوْطة، كما يذكُرُ، كُتِبَتْ سنة (٣٠٤هـ). وقد اعْتَمَدَ أَيْضاً على المَطْبُوْعِ مِنْ كِتَابِ سِيْبويه.

٥. الإفادة من ستِّ نُسَخٍ مخطُوطةٍ مِنْ شُروح الكتاب.

٦. اقْتِبَاس بعض النُّصوص مِنْ شُروح الكتاب المخطُوطة لتوضيح بعض أقوال سِيْبويْه التي قد تبدو غامضةً.

٧. إيضاح مسائل الكتاب المُشكلة، والتَّعليق على بعضِهَا.

٨. تَدَبُّر معاني شواهِدِ الكتاب، وأَمْثِلَته في أَكْثَرِ مِنْ مَرْجِعٍ.

٩. إعادة قراءة مواضع الاستِشْهاد.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ كُلَّ ما مَرَّ مِنْ إسْهَامَاتٍ لا يُمْكِنُ الإتِكاءُ عليها في إعادة نَشْرِ الكِتَابِ؛ لأَنَّهَا إسْهَامَاتٌ ضَئِيْلَةٌ يُمْكِنُ أَنْ تُدْخَلَ في طبعة لاحقةٍ للكتاب المُحقّق، أو تُنْشَرَ في بَحْثٍ.

ثَانِياً: التَّسَرُّعُ، وعَدَمُ التَّثَبُّت.

تكادُ هذه السِّمةُ تُسَيْطِرُ على كثيرٍ مِنَ المُحَقِّقين في كثيرٍ مِنَ المَواضِع، أو بَعْضها مُكْتَفِيْنَ بِتَوْرِيْمِ حواشي مُحَقَّقاتِهِمْ بِتَدْوِيْنِ اخْتِلافات النُّسَخُ المَخْطُوْطَةِ، والإسْرَافِ في ذِكْرِ مَوَاطِنِ الشَّاهِد، ولا سيَّما الشِّعْرِيُّ، والتَّرْجَمَة للأَعْلام الوارِدَةِ فيها، ومُتَناسِيْنَ - في الغالِبِ - أن يُزِيْلُوا ما فيها مِنْ غُمُوْضٍ، أو يَرْأَبُوا ما فيها مِنْ صُدُوْعٍ ، على الرَّغْمِ مِن الطَّبْعَاتِ المُتَعَدِّدَة للمُؤَلَّفِ نَفْسِهِ، ولتَتَبَدَّى هذه المَسْأَلَةُ بِوُضُوْحٍ وجَلاءٍ ، رأَيْتُ أَنْ أُدَوِّنَ ما يُمْكِنُ أن يكونَ شَاهِداً على ذلك:

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

(١) مَخْطُوْط "الفوائِد العِلْمِيَّة في فُنُوْنٍ مِنَ اللُّغَاتِ"، لشَمْس الدِّين النَّواجيِّ، حقَّقَهُ، وعلَّق عليه الدّكتور أحمد عبد الرّحمن حمَّاد، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريَّة، (١٩٨٦م):

يُنْبِئُ هذا المُحَقِّقُ – إنْ صَحَّ وَسْمَهُ بذلك – عن عَدَمِ تَبَيُّن المُحَقِّق لأُصول التَّحْقِيْقِ العلميِّ السَّوِيِّ، ومن حَيْثُ وجُوْبُ التَّثَبُّتِ، والتَّأَنِّ، وعَنْ صُوْرَةٍ قَاتِمَةٍ عَنْ بَعْضِ المُحَقِّقِيْنَ، فجاءَ مُشَوَّهاً مَمْسُوْخاً.

ولعلَّ أَهَمَّ مَوَاطِنَ القُصُوْرِ، والخَلَلِ فيه:

أ. أَنَّ المُحَقِّق زَادَ على عُنْوانِ هذا المُحقَّق لفظة "مَخْطُوْطٍ" الَّتِيْ يُدَوِّنُها كَثِيْرٌ مِنَ النُّسَّاخ على مَنْسُوْخَاتِهِمْ من غير أَنْ يَبْذُلَ جُهْداً فِيْ التَّأَكُّدِ مِنْ عُنْوَانِ هذَا المُؤَلَّفِ.

ب. أَنَّ المُحَقِّق تَناسَى أَنْ يَخْتِمَ مُحَقَّقَهُ بِفَهَارِسَ تَوْضِيْحِيَّة لِمَتْنِ هذا المُحَقَّق.

ج. أَنَّهُ يُشِيْرُ إلى المُخْطُوطِ لا المَطْبُوْعِ.

د. أَنَّهُ أَهْمَلَ الضَّبْطَين : النَّحْوِيَّ، والصَّرْفِيَّ تماماً.

هـ. أَنَّهُ لا يَتَثَبَّتُ مِنْ كَثِيْرٍ مِنَ المَسائل اللُّغويَّة الوارِدَة فيه، أو إِسْهَامِ النَّواجيِّ فيها، ومِنْ ذَلكَ:

- الصّفحة (٢٧): ذَكَرَ النَّوَاجيُّ أنَّ لِجَمْعِ عَبْدٍ عَشْرَ لغاتٍ مُتَنَاسياً أَنَّ لها أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةٍ وعِشْرِيْنَ، وهي مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ من أَنْ يَتَكَفَّلَ المُحقِّقُ بالتَّنْبِيْهِ عليها، وتناسَى هذا المُحَقِّقُ أنْ يُنَبِّهَ على ما يُمْكِنُ أن يكونَ منها مِنْ بابِ اسْمِ الجَمْعُ، كالمَعْبُوْدَاءِ، والعَبِيْدِ، والعِبْدَّاءِ، والمَعْبَدَةِ، والعِبْدَّى، والمَعْبُوْدَى، والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ مِنْ بَابِ جَمْعِ الجَمْعِ كالأَعَابِدِ (جمع: أَعْبُدْ الّذي هو جَمْعُ: عَبْدٍ).

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ بَابِ جَمْعِ هذه اللَّفْظَةِ: عَبِيْد، وأَعْبُدٌ، وعِبادَة، وعُبْدان، وعِبْدَان، ومَعْبَدَة، ومَعابِد، وعِبدَّاء، وعِبْدَّى، وعُبُدٌ، وعَبُد "فَعُل"، ومَعْبُوْداء، وأَعَابِدْ، وعُبْدَاء، وعَبَدَة، ومَعْبُوْدَى، وأَعْبِدَة، وأَعْبَاد، وعُبُوْد، وعُبَّد، وعُبَّاد، وعِبَّاد، وعِبِدَّة، وعُبُوْدَة، وعِبَدَة، وعِبْدَّانٍ.

- الصَّفْحَة (٢٨): ذَكَر النَّواجِيُّ أنَّ فِيْ "ربَّ" ستَّ عَشْرَةَ لُغَةٌ، على الرَّغْمِ مِن أَنَّ فيها (١٨) لغة، وهي مسْأَلَةٌ لم يُنَبَّه عليها المُحَقِّقُ (السُّيوطيّ، همع الهوامع: ٤/١٧٣،

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل: ٢٢٨/١). وغير ذلك من المسائل الأُخْرَى الثَّرَّةِ الَّتِيْ تُطالِعُ القارئ في هذا المُحقَّق المُشَوَّهِ.

- الصَّفْحَة (٣١): ذكر النَّواجِيُّ أنَّ في "لعلّ" اثنَتَي عشرَةَ لُغَةً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّ فِيْهَا ثمانِيَةً وعِشْرِيْنَ لُغَةً (الجنى الدَّاني في حُروف المعاني: (٥٢٩)، الزّبيديّ، تاج العروس، لعل: (٣٧٣/٣٠)، شرح الرَّضي على الكافية: (٣٦١/٢).

و. أَنَّهُ تناسَى تَمَاماً تَخْرِيْج الشَّوَاهِدِ، ولا سيَّما القراءات القرآنِيَّةِ:

- قراءة عيسى بن عُمر الهمذانيّ الشَّاذَّة (ص: ٣٠).
- قراءَة وَرْش (ص: ٢٥).
- قراءَةَ قَوْله تَعَالَى: ﴿للمَلائكَة اسْجُدوا﴾، بالإتباع (ص: ٢٦)
- قراءَةَ قَوْله تعالى: ﴿الحَمْدُ لُلّه﴾، (ص: ٢٦).

وغير ذلك من القراءات الأُخْرَى، والشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّة والنَّثْرِيَّة الَّتي أَغْفَلَ تخرِيْجَها في هذا المُحقَّق.

ز. أَنَّهُ يُهْمِلُ العَوْدَةَ إلى مَظَانِّ المَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ، أو الصَّرْفِيَّةِ، ولا سيَّمَا تِلْكَ المَنْسُوْبَةِ إلى نَحْويٍّ، أو أَكْثَرُ ككُتب ابن مالِكٍ، والزَّمَخْشريّ، والمراديّ، وأبي حيَّان النَّحْويِّ، والفَرَّاءِ، والنَّوَويّ، والبَغَويّ، وابن فارِسٍ، والشَّافِعِيّ، وابن الحكم المصريّ، وابن الأَثِيْر، وأَبي بكر الحازميّ، وغيرهم.

ح. أَنَّهُ يُهْمِلُ التَّرْجَمة لبعض الأَعْلامِ غَيْرِ المعرُوفةِ، أو غير المَشْهُوْرَةِ.

ط. أَنَّهُ لَمْ يُزِل ما في المَتْنِ مِنْ لَبْسٍ، أَوْ غُمُوْضٍ.

وَيَتَبَدَّى لي أنَّ المُحقِّق قد شَوَّهَ هذا الكتاب النَّفِيْسِ ؛ لأَنَّ الاكْتفاء بالنُّسْخَةِ المخطُوطَة أَوْلَى مِنْ هذا العَمَل المُتَسَرِّعِ، الذي لا يُنْبِئُ عَنْ أي منهجٍ عِلْمِيٍّ سَوِيٍّ في التَّحْقِيْقِ، فلا يُقْبَلُ أي عُذْرٍ في ذلك.

(٢)كتاب سِيْبَوَيْهِ "نصّ صعب في كتاب سيبويه" للمستشرق الأمريكيّ (جيمس بلمي)، ترجمة الدّكتور محمّد كاظم البكّاء، نُشِرَ عام (١٩٦٨م) في (Journal of the American

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

Oriental Society Vol.LXXXVIII, pp.239-243).

العبارة هي: "ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أي دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ" (مجلة الضاد، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، الجُزء الرَّابع).

النَّصُّ الكامل: "هذا بابٌ من الابتِدَاء يُضْمَرُ فيه ما يُبْنَى على الابْتِدَاءِ، وذلك قَوْلُكَ: لولا عبدُ اللهِ لكانَ كذا، وكذا، أمَّا (لكانَ كذا وكذا) فحديثٌ مُعَلَّقٌ بِحَدِيْثِ لَوْلا، وأمَّا عبدُ الله فإنَّهُ مِنْ حَدِيْثِ لَوْلا.... فَكَأَنَّهُ قال: لولا عبدُ اللهِ كان بذلك المكانِ، ولولا القِتَالُ كَانَ في زَمَانِ كَذَا وكَذَا، ولكنَّ هذا حُذِفَ حيث كَثُرَ استِعْمَالُهُم إيَّاهُ في الكلام كما حُذِفَ الكلامُ مِنْ (إمَّا لا)، زَعَمَ الخليلُ، -رَحِمَهُ اللهُ- أَنَّهُمْ أرَادُوا: إنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فافْعَلْ كذا، وكذا إمَّا لا، ولكنَّهم حَذَفُوْهُ لكثرتِه في الكلامِ. ومِثْلُ ذلك (حينئذٍ، الآنَ)، إنَّمَا تُرِيْدُ: واسْمَعِ الآنَ، و(ما أَغْفَلَهُ عنك، شيئاً) أي دَعِ الشَّكَّ عنكَ، فَحُذِف هذا الكثرة اسْتِعْمَالِهِمْ...". (الكتاب: ٢/١٢٩-١٣٠).

ولتَتَبَدَّى هذه المَسْأَلَةُ بِوُضُوْحٍ لا بُدَّ مِنْ تَدْوِيْنِ آراءِ القُدَامى والمُحدثين فيها:

آراءُ القدامى.

أ. قَوْلُ أبي عليٍّ الفارسيِّ في (البغداديَّات: ٢٦٩) "وسأَلْتُهُ (أي ابن السَّرّاج) عن قَوْلِ سيبوَيْه في حَدِّ الابتداء: ما أَغْفَلَهُ عنكَ شَيْئاً أي دَعِ الشَّكَّ، فقالَ: لم يُفَسِّرْهُ أبو العبَّاسِ، ويَجُوْزُ أنْ تكُوْنَ (مَا) اسْتِفْهَاماً، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ نَفْياً؛ لأَنَّ الفِعْلَ يَبْقى بلا فاعِلٍ، قالَ: والوَجْهُ أنْ يكونَ (مَا أَغْفَلَهُ) تَعَجُّباً، ويَنْتَصِبُ (شَيْئاً) بكلامٍ آخَرَ، كَأَنَّ رَجُلاً قَدَّرَ أَنَّ رَجُلاً مُعْنيٌّ بِأَمْرِه، فَقِيْلَ له: ما أَغْفَلَهُ عنكَ، أي هو غَيْرُ مَعْنِيٍّ، ويَنْتَصِبُ شَيْئاً بِـ(دَعْ)، ونَحْوِهِ من الفِعْل، كأَنَّهُ قال: دَعَ شَيْئاً هو غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِهِ، ودَعِ الشَّكَّ في أَنَّهُ غَيْرُ مَعْنِيٍّ به، قالَ: وَيَدُلُّكَ على أَنَّ نَصْبَ (شَيْئاً) على كلامٍ آخرٍ أَنَّهُ ذَكَرَهُ مَعَ ما هو مِنْ كلامَيْنِ كَقَوْلِهِ: حِيْنَئِذٍ الآنَ ، وفَسَّرَهُ بِقَوْلِه: حينَئِذٍ، واسْمَعِ الآنَ، وإمَّا لا".

ب. قَوْلُ المازنيّ: "سَأَلْتُ الأَخْفَشَ عن حَرْفٍ رَوَاهُ سِيْبوَيْه عن الخليل في بابٍ من الابتداء يُضْمَرُ فيه ما بُنِيَ على الابتداء، وهو قَوْلُهُ: ما أَغْفَلَهُ عنك شَيْئاً أيْ دَعِ الشَّكَّ، ما معناهُ؟ قال الأَخْفَشُ: أَنا مُنْذُ وُلِدْتُ أَسْأَلُ عن هذا". (ابن قُتيبة ، مُشكل القُرآن: ٦٥)

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

ج. قَوْلُ المَازِنيِّ أَيْضاً: "سَأَلْتُ الأَصْمَعِيَّ، وأَبَا زَيْدٍ، وأَبَا مَالِكٍ عنه، وقالوا: ما نَدْرِيْ ما هو؟" (ابن قُتيبة، مُشكل القُرآن).

د. قَوْلُ السِّيرافيِّ: "هذا الحَرْفُ ما فَسَّرَهُ مَنْ مَضَى إلى أنْ مات المبرِّدُ، وفَسَرَّهُ أبو إسحق الزَّجَّاج بعد ذلك، فقال: معناهُ على كلامٍ قد تَقَدَّمَ، كَأَنَّ قائلاً قالَ: زَيْدٌ لَيْسَ بغافِلٍ عَنِّيْ، فقال المُجيبُ: بَلَى مَا أَغْفَلَهُ عنك، انظرُ شَيْئاً، أي تفقَّدْ أَمْرَكَ، فاحتَجَّ به على الحَذْفِ، يريدُ حَذْف "انْظُر" النَّاصِبْ "شيْئاً" (حاشية الكتاب، تحقيق عبد السّلام هارون: ١٢٩/٢).

هـ. جاءَ في (تاج العروس): "وقَوْلُ الجَوْهريّ نَقْلاً عنهم: ما أَعْقِلُهُ عنك شيْئاً، أي دَع عنك الشَّكَّ، هذا حَرْفٌ رَوَاهُ سيبويهِ في بابِ الابتداء، كأَنَّهُ قال: ما أَعْلَمُ شيْئاً مِمَّا تقولُ، فَدَعْ عنك الشَّكَّ، ويستدلُّ بهذا على صِحَّةِ الإضْمَارِ في كلامِهِمْ للاختصارِ، وكذلك قَوْلُهُمْ: خُذْ عَنْكَ، وسِرْ عَنْكَ، وقَالَ بكر المازنيّ: سَأَلْتُ أَبَا زَيْدٍ، والأَصْمَعِيَّ والأَخْفَش، وأَبَا مالك عن هذا الحَرْفِ فقالوا جميعاً: ما نَدْرِيْ مَا هُوَ؟، وقالَ الأَخْفَشُ: أَنا منذُ خُلِقْتُ أَسْأَلُ عن هذا، قالَ ابْنُ بِرِّيٍّ: هذا تصحيف، والصَّواب: ما أَغْفَلَهُ عنك بالفاءِ، والغَيْنِ، وهكذا رواهُ سِيْبويْهِ، وهكذا صرَّحَ به أبو محمَّدٍ إسماعيل بن مُحمَّد بن عَبْدُوس النِّيسابُوْرِيّ أَنَّهُ تَصحِيْفٌ، والمَسْمُوْعُ بالغَيْنِ والفَاءِ، وكذا بِخَطِّ أبي سهل الهَرَوِيِّ، وأبي زكريَّا". (تاج العروس، عقل: ٢٣/٣٠-٣٣).

و. أَنَّ ابْنَ جنيٍّ رَفَضَ أَنْ يَكونَ "شَيْئاً" مَنْصُوْباً على المفعُول المُطْلَقِ النَّائِبِ عن المَصْدَرِ على تَوَهُّمِ تَقْدِيْرِه: ما أَغْفَلَهُ عنْكَ غُفُوْلاً؛ لأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لا يحْتَاجُ إلى تَوْكِيْدٍ بالمَصْدَرِ لما فيه مِنْ إِنْبَاءٍ عن المُبالغة الَّتي فيه، أو الَّتِيْ يُنْبِئُ عنها. (الضَّاد: ٢١٤).

ز. أنَّ ابْنَ مَنْظُوْرٍ يَعُدُّ تَفْسِيْرَ سيبوَيْه لَهذه العبارَةِ، غَيْرَ مُقْنِعٍ: "فَأَمَّا ما حَكَاهُ سِيْبَوَيْه أَيْضاً مِنْ قَوْلِ العَرَبِ: ما أَغْفَلَهُ عنك شَيْئاً، فَإِنَّهُ فَسَّرَهُ بِقَوْلِه: أيْ دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، وهذا غَيْرُ مُقْنِعٍ...". (ابن منظور، لسان العرب، شيأ، ١٠٤/١)

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ:

أ. أنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ لم يَتَمَكَّنْ مِنَ التَّوَصُّلِ إلى تَأْوِيْلٍ لهذه العبارَةِ، ولذلكَ صَرَّحَ بِأَنَّهُ لا يَدْرِيْ مَا هِيَ؟

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

ب. أَنَّ هُنَاكَ رِوايَةً أُخْرَى، وهي: ما أَعْقِلُهُ عَنْكَ شَيْئاً، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا وُسِمَتْ بالتَّصْحِيْفِ.

ج. أَنَّ بَعْضَهُمْ كَالْمُبَرِّدْ لم يُفَسِّرْها.

د. أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَهَبَ إلى أنَّ "مَا" يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَأَنَّ تَكُوْنَ تَعَجُّبِيَّةٌ، ولا يَجوزُ أَنْ تَكُوْنَ نَافِيَّةً على أَنَّ (شَيْئاً) مَفْعُولٌ مُطْلَق نائب عن المَصْدَرِ، كما مَرَّ.

هـ. أنَّ فِيْ نَصْبِ "شَيْئاً" فِيْ هَذَا التَّرْكِيْبِ خِلافاً فِيْ تَقْدِيْرِ العامل:

- أنْ يَكُوْنَ "دَعْ": ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً "غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِكَ"، دَعْ شَيْئاً هو غَيْرُ مَعْنِيٍّ به على تَوَهُّمِ أنَّ رَجُلاً قَدَّرَ أَنَّ رَجُلاً آخَرَ مَعْنِيٌّ بِهِ، بِأَمْرِهِ، فَيَكُوْنُ في هذا القولِ جُملتان: ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ، و:دَعْ شيْئاً.
- أنْ يَكُوْنَ "انْظُرْ"، على تَوَهُّمِ أَنَّ قائلاً قَالَ: زَيْدٌ لَيْسَ بغافِلٍ عَنِّيْ، فَرُدَّ عليه: بلى ما أَغْفَلَهُ عنك، انْظُرْ شَيْئاً "تَفَقَّدْ أَمْرَكَ".
- أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ تَأْوِيْلٍ يَدُوْرُ فِيْ فلك التَّوَاصُلِ بين المُتَكَلِّم، والسَّامِعِ، أو السَّامِعِيْن.

آراءُ المحدثين.

مِنْ هَؤلاءِ:

١. (جيمس بلميّ / مُسْتَشرق أمريكيّ):

لَعَلَّ أَهَمَّ مَا عَزَّزَ به ما ذَهَبَ إليه من حَيْثُ إِنَّ الأَصْلَ في هذا التَّرْكِيب أنْ يَكون : مِمَّا أَغْفَلَهُ: عَنْكَ شَيْئاً.

أ. أَنَّ الجُزْءَ الأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ العِبَارَة، كما هي، عديْمُ المَعْنَى، وأَنَّ شَرْحَ سيبويْه غَيْرُ وافٍ لها.

ب. أَنَّ هنالك عدداً من النُّحَاةِ القُدامَى وواضعي المعاجم قَدْ واجهوا مُشْكِلةً في هذه العبارة، والقَوْلُ نَفسه مع مُسْتشرقين مُتأخِّرين، ومِنْ هَؤلاء القُدامَى زيادَةً على ما مَرَّ ابْنُ قُتيْبَةَ الذي رَوَىَ عن المازنيّ وغيره أَقْوَالاً في هذه المسألة، كما مَرَّ.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

ومنهم ابْنُ جنِّيٍّ الَّذِيْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ من المُسْتَحِيْلِ أن يُعْرَبَ (شَيْئاً) فيها مفعولاً مُطْلقاً نائباً عن المصدر، كما جاء في (لسان العرب) و (تاج العروس، شيأ، ٣٠٣/١): "وحَكَىْ سِيْبوَيْهِ عَنْ قَوْلِ العَرَب: ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَيْ دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، قالَ ابْنُ جَنِيٍّ: ولا يَجوز أَنْ يكونَ "شَيْئاً" مَنْصُوباً على المصدرِ حَتَّى كَأَنَّهُ قال: ما أَغْفَلَهُ عنك غُفُوْلاً، ونحو ذلك؛ لأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبُ قَدْ استَغْنَى بِما حَصَلَ فِيْهِ مِنْ مَعْنَى المُبالَغَةِ عَنْ أنْ يُؤَكَّدَ بِالمَصْدَرِ، قالَ: وأَمَّا قَوْلُهُم: هو أَحْسَنُ مِنْكَ شَيْئاً فَإِنَّهُ مَنْصُوْبٌ على تَقْدِيْرِ: بِشَيْءٍ، فَلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ أُوْصِلَ إِلَيْه ما قَبْلَهُ، وذلك أنَّ مَعْنَى: هو أَفْعَلُ مِنْهُ – في المُبالغة – كمعنَى: ما أَفْعَلَهُ، فكما لم يَجُزْ: هو أَقْوَمُ مِنْهُ قِيَاماً كَذلك لم يَجُزْ، هو أَقْوَمُ مِنْهُ قِيَاماً، كذا في (لسان العرب)، وقد أَغْفَلَهُ المُصَنِّفُ".

ويَذْكُرُ المُسْتَشرقُ أَنَّ تَأْوِيلاتِ هَؤُلاءِ المُتَقَدِّمِيْنَ لهذه العبارة لا تَزِيْدُ على ما ذكرهُ سِيْبويْهِ، وهو تَفْسِيْرٌ، أو تَأْوِيْلٌ لَيْسَ مُقْنِعاً، كما في (لسان العرب، شيأ، ١٠٤/١)، كما مَرَّ.

ج. أَنَّ هَذِهِ العبارَةِ مِمَّا اسْتَأْنَفَ به سبيويه الكلامَ، وليس مِنْ كَلامِ شَيْخِهِ الخليل بن أحمد؛ ولذلك ذكر بعض الشَّواهد على حَذْفِ الفِعْل لكثرة الاسْتِعْمَالِ، كما في: "هل مِنْ طعامٍ؟"، وغيرِ ذلك.

د. أَنَّهُ يَتَقَيَّدُ في هذا المَذْهَبُ بثلاثة أشياء: "الالْتِزام بالسُّهُوْلَة، والحِفاظ على حقيقة أُسْلُوب سيبويْهِ، وبيان كيفيَّة حُصُوْلِ التَّحْرِيْف.

٢. الدّكتور مِحمّد كاظم البكاء:

لَمْ يُوَافِقُ (جيمس بلمي) فيما ذَهَبَ إليه مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَصْلَ هذه العبـــارة: مِمَّا أَغْفَلَهُ عنك شيْئاً؛ على أَنَّهَا مِنْ كلامِ سيبوَيْه في أَثْنَاءِ حديثه عن علَّة الحَذْفِ في: إمَّا لا: "٣– إنَّ الَّذي يَبْدُوْ مِنْ ظاهر النَّصِّ في الباب المُشَارِ إِلَيْه أَنَّ سِيْبويه بعد أن اسْتَشْهَدَ بِمَا زَعَمَهُ الخليل؛ لِيوَضِّحَ سَبَبَ الحَذْفِ في قَوْلِهِمْ "إِمَّا لا"، عَطَف عليه قَوْلَهُ: "ومثل ذلك: حِيْنَئِذٍ الآنَ..."، وقَوْلَهُ: "وما أَغْفَلَهُ عَنكَ شَيْئاً..."، وهما مثالانِ من قَبِيْلٍ واحِدٍ أَضْمر فيهما فعل أَمْرٍ، فهما إذن اقْتِبَاسٌ مِنَ الخَلِيْلِ في مَوْضِعِ تَعْلِيْلِ الحَذْفِ فِيْ "إِمَّا لا" فقط، ونَصُّ تعليله له "ولكنَّهُمْ حَذَفُوْهُ لكَثْرَتِهِ في الكَلامِ"، وبِهِ انْتَهَى، أَمَّا المثالانِ "حِيْنَئِذٍ الآنَ"، و"ما أَغْفَلَهُ عَنْك

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

شَيْئاً" فَلَمْ يَقْتبسْهما سِيْبويه مِنَ الخليل، وإنَّمَا ذَكَرَهما مَعاً، ثم أَوْرَدَ غَيْرَها مِمَّا له علاقَةٌ بِمَوْضُوع الحَذْف فِيْ بَابِ الابْتِدَاء، فلا وَجْهَ إِذْنَ لتَغْيِيْرِ الكلام إلى ما يَصِيْرُ بِهِ أنَّ سِيْبوَيْه قد نَصَّ على غَفْلَةِ شَيْخِه، وَسَهْوِهِ عَنْ ذِكْرِ مِثَالٍ ليس في حَذْفِه، أو حَذْفِ غَيْرِه مانِعٌ يُذْكَرُ". (الصفحة: ٢١٧).

قَدْ حَاوَلَ الدَّكْتُوْرُ الفَاضِلُ أَنْ يُوَهِّنَ ما احْتَجَّ به هذا المُسْتشرقُ مِنْ أَدِلَّةٍ، وحُجَجٍ.

والَّذي يَتَبَدَّى لي أنَّ هذه العبارةَ تُعَدُّ مِنْ باب اللَّحْنِ، أو الغَلَطِ المَقْصُوْدِ لَجَذْبِ الانْتِبَاه إِلَى لَفْظَةِ "شَيْئاً"، ويُمْكِنُ أَنْ تُدْرَجَ في باب القَطْعِ الإعرابي لأجْلِ إِبْرَازِ المَعْنَى، وإِظْهَارِه، وتَنْبِيْه السَّامِعِ على مكانة هذه اللَّفْظَةِ المحْوَرِيَّة، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ كَوْنَها مِنْ بَابِ هذا الغَلَطِ، أو اللَّحْنِ المَقْصُوْدِ- قَوْلُ أبي البركات الأنباريّ في (الإنصاف: ١٩١/١): "وأَمَّا ما حَكَوْهُ عَنْ بَعْضِ العَرَب: إِنَّكَ وزَيْدٌ ذَاهِبَان، فقد ذكر سِيْبوَيْه أَنَّهُ غَلَطٌ مِنْ بَعْضِ العَرَب، وهذا لأَنَّ العَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالكلمةِ إذا اسْتَهْواهُ ضَرْبٌ مِنَ الغَلَطِ، فَيَعْدلُ عَنْ قِياس كلامِه، كَمَا قالوا: ما أَغْفَلَهُ عنك شَيْئاً، وكما قال زُهَيْرٌ، ويُقَالُ صِرْمَةُ الأَنْصَارِيُّ:

بدا لِيْ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِك ما مَضَى ولا سابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جائياً

فقال: سابِقٍ، على الجَرِّ، وكان الوَجْهُ: سابقاً، بالنَّصْبِ..."، على أنَّ "شَيْءٌ" في الأَصْلِ فاعِلٌ، وأَنَّ "ما" نَافِيَةٌ، ولا مُحْوِجَ إلى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحاةُ المُتَقَدِّمُوْنَ ، ومَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ المُحدثين في هذه المَسْأَلَة.

وَيَتَبَدَّى لِيْ أَيْضاً أَنَّ تَأْوِيْلات هَؤُلاءِ النُّحاة المُختلفة الَّتِيْ تَدُوْرُ فِيْ فُلْكِ نَصْبِ هذه اللَّفْظَةِ في هذا القَوْل- يُمْكِنُ أَنْ تُنبِئَ عَنْ إِرْهَاصَات، أَوْ بُذُوْرٍ أُوْلَى للمنهج الوَظيفيِّ المُعاصِرِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في أنَّ هُنَالِكَ تَواصُلاً بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والسَّامِعِ، أَوْ السَّامِعِيْنَ زيادَةً عَلَى تلك الظُّرُوْف الَّتي قيلَت فيها هذه العِبَارَة، فالَّذيْ أُغْفِلَ، أو تُجُوْهِلَ فِيْ أَمْرٍ ما يُجِيْبُ المُتَكَلِّم قائلاً تَوَهُّماً: أَغْفَلَنِي في أَشْيَاءَ كَثِيْرَةٍ، وهي إجَابَةٌ يُمْكِنُ أَنْ تُنبِئَ عَنْ شَكِّ هَذَا المُجِيْبُ بالوَشِيْجِ المَتِيْنِ بِيْنَه وبَيْنَ المُتحدَّث عنه، وهي مَسْأَلَةٌ يَتَصَدَّى المُتَكَلِّمُ إِلَى إِنْكَارِهَا بِقَوْلِه: دَعْ شَيْئاً مِنْ ذلك التَّوَهُّمِ، والتَّخَيُّلِ، على أَنَّ قَوْلَ سِيْبَوَيْه: دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، يُعَدُّ مِنْ باب تَفْسِيْرِ المَعْنَى لا تَفْسير الإِعْرابِ.

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

ويُمكِنُ أنْ يَكُوْنَ "شَيْئاً" مِنْ قَوْلِ السّامِعِ عَلَى أنّ "مَا" استِفهَامِيّةٌ، أو تَعَجُّبِيّةٌ، وعلى أنّهُ مَنصُوْبٌ بِفِعْلٍ مَحذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: "انظر شَيْئاً"، فَرَدّ المُتكَلّمُ عَلَيْهِ قَائِلاً: "دَعِ الشّكّ عَنْكَ".

ويُعَزِّزُ هذِهِ الإِرْهَاصَاتِ، أوْ البُذُوْرَ الأُوْلَى لهذا المَنْهَجِ الوَظِيفِيّ- أنّ لَفْظَةَ "شَيْئاً" هِيَ الكلمةُ المِحْوَرُ، أو المُهِمّة في هذا القَوْلِ، ولذلك تُسْهِمُ الأَلْفَاظُ الأُخْرَى فِيْ تَعْزِيْزِ هذه المِحْوَرِيّة، وتَتَبَدّى هذه المِحْوَرِيّةُ في القَطْعِ الإِعْرَابِيّ، أو قَصْدِ اللّحْنِ فِيْهَا قَصْداً لِجَذْبِ الانْتِبَاهِ إِلَيْهَا، أوْ فِيْ إِعْرَابِهَا مَفْعُوْلاً بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، كَمَا مَرّ "انْظُرْ، أو: دَعْ" أيّاً كَانَتْ "ما" في هذه التّأْوِيْلاتِ السّابِقَةِ.